almobadara

المبادرة

العدد ٠٧ / الأربعاء ١٥ نيسان ٢٠٢٦ | رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق – بغداد – ٢٩١٧ - ٢٠٢٥ | جريدة يومية سياسية – ثقافية – اقتصادية - اجتماعية

شعارنا

"نبدأ حيث يتوقّف الآخرون"

في هذا العدد:

ص٣ متى تنتهي الحرب في الشرق الأوسط؟

ص٣ صراع السلطة على مستقبل العراق، ومكانته الدولية والإقليمية

ص٣ الڤيتو الأمريكي.. هل يعرقل إرادة العراقيين فى تشكيل حكومتهم؟والإقليمية

ص٣ العراق بين مطرقة واشنطن وسندان طهران: استراتيجية الحياد وأدوات الحفاظ على السيادة

ص٤ كيف تكون العلاقات الدولية بعد الحرب في الشرق الأوسط؟

ص٤ تأثير الحروب على المرأة العراقية

ص٤ حين يتوقف الزمن السياسي ويستمر الزمن القانوني

ص٤ الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران....

ص٤ السياسة في ظل التحولات الراهنة

الحياد المشترك: درع العراق وإقليم كردستان في وجه حروب الشرق الأوسط

في زمن تتشظى فيه المنطقة العربية على وقع صراعات بالوكالة، وتتداخل فيه المصير الإقليمي مع الأجندات الدولية، يبرز سؤال جوهري: لماذا لا تتبنى كل من بغداد وأربيل/هولير سياسة الحياد معًا؟ الجواب قد يحدد مصير ملايين البشر.

لطالما اعتبر إقليم كردستان أن الحياد هو الدرع الواقي لحماية كيانه، وذلك في ظل حرب الشرق الأوسط المشتعلة. لكن الحقيقة الأكثر إيلامًا أن العراق نفسه، بسيادته المنهكة، بحاجة ماسة إلى ذات الدرع. فالجاران – بغداد وأربيل – يعانيان من تداعيات الجغرافيا نفسها: إيران من الشرق، تركيا من الشمال، أمريكا وإسرائيل كفاعلين مؤثرين من وراء البحار. في هذا المشهد، أي انحياز لأي طرف سيجعل العراق كله – وليس الإقليم فقط – ساحة لتصفية الحسابات.

الفوضى مستمرة حتى بعد وقف إطلاق النار

الحرب الحالية ليست حربًا تقليدية تنتهي بتوقيع اتفاق. حتى لو تم الإعلان عن هدنة، فالفوضى ستستمر، لكنها ستتحول إلى أشكال جديدة: تحالفات متقلبة، حروب طائرات مسيّرة، صراعات تجارية خفية، وتغلغل أمني عبر الحدود. هذا التحليل لا يخص كردستان فقط، بل العراق بأسره. فطهران ومحورها من جهة، والقوى المعادية من جهة أخرى، سيبحثان عن موطئ قدم في أي اتفاق مقبل، والعراق الضعيف سيكون الهدف الأسهل.

العراق بين المطرقة والسندان

الحقيقة التي يتجاهلها كثيرون: السيادة العراقية هشة منذ عقود. بغداد لا تمتلك اليوم القدرة على منع انتهاكات جيرانها، سواء عبر القصف المباشر أو الاغتيالات أو التدخل في الشأن الداخلي. وفي هذا السياق، فإن انحياز الحكومة الاتحادية إلى أي طرف – سواء كان محور المقاومة أو التحالف الغربي – سيجعل العراق ساحة حرب مفتوحة. ما ينطبق على الإقليم ينطبق على بقية المحافظات. الموصل والأنبار والبصرة ليست بمنأى عن النار.

مقارنة ضرورية: الحياد الكردي مقابل الحياد العراقي

منذ عقود، اعتمد الكرد في إقليم كردستان سياسة "لا أعداء دائمين ولا أصدقاء دائمين"، وحاولوا الموازنة بين واشنطن وطهران وأنقرة. لكن هذه السياسة أصبحت أكثر تعقيدًا في ظل الحرب الحالية. الحياد الكردي هو حماية للإقليم من أن يصبح قاعدة خلفية لأي طرف. أما الحياد العراقي – على المستوى الرسمي – فهو أكثر تعقيدًا لأن العراق دولة ذات مكونات متصارعة، وحكومته الحالية جزء من التحالفات الإقليمية. ومع ذلك، فإن أي حكومة عراقية مقبلة يجب أن تتبنى مبدأ عدم الانحياز كاستراتيجية وطنية، ليس ضعفًا بل قوة.

مخاطر مشتركة: الهجرة غير الشرعية وانهيار الثقة

أحد أخطر نتائج غياب الحياد هو تفاقم الهجرة غير الشرعية. عندما يشعر المواطن – سواء في كركوك أو البصرة أو أربيل – أن أرضه لن تكون آمنة بسبب صراعات الغير، فإنه سيحزم حقائبه نحو أوروبا أو أمريكا. الشباب العراقي والكردي يهاجرون بأعداد غير مسبوقة، وهذا نزيف حقيقي للمستقبل. الحياد المشترك سيمنح المواطن شعورًا بأن دولته لا تورط نفسها في حروب الآخرين، وبالتالي تبقى الأرض صالحة للحياة.

فرصة ذهبية للوحدة على أساس الحياد

الآن، قبل أن ترسم اتفاقيات ما بعد الحرب خرائط جديدة، أمام القيادة السياسية في بغداد وأربيل/هولير فرصة نادرة: إعلان مبدأ الحياد كركيزة للسياسة الخارجية والأمنية. لا لبغداد أن تنحاز لمحور ضد آخر، ولا لأربيل أن تصبح منصة لأي طرف. الحياد ليس تخليًا عن الحلفاء، بل هو حماية للوطن من أن يتحول إلى رماد. فإذا لم يتعلم السياسيون من دروس الماضي، فإن تاريخ المنطقة سيكتب فصلًا جديدًا من الدمار باسم الانحياز. حيث في السياسة فقط حماية المصالح أهم من الولاءات الطائفية والقومية. وهنا مصلحة العراق تكمن في حماية وجوده وإرادته وسيادته، والأهم هو صوت كرامة الشعب العراقي من كل مصائب الحروب، التي يدركها الشعب العراقي بشكل جيد، جراء كم المعارك التي عاشوها، منذ تشكل العراق بداية القرن العشرين وحتى الآن.

صبحي البدري رئيس التحرير

مهلة ١٥ يومًا تُنذر بانفراج أو انهيار..
كتلة عراقية كبرى في أصعب اختبارتها الداخلية

بعد أشهر من الجمود السياسي الذي أعقب الانتخابات التشريعية، تجد نفسها أكبر كتلة نيابية في العراق (تضم أكثر من ١٢٠ مقعدًا) أمام عدّ تنازلي دستوري لا يتجاوز ١٥ يومًا، لتسمية رئيس وزراء جديد، وسط انقسامات حادة قد تعيد إنتاج أزمة تشكيل الحكومات أو تقود إلى حلول غير مسبوقة.

مع انتخاب رئيس الجمهورية الجديد بحضور أكثر من ثلثي أعضاء مجلس النواب، يكون الاستحقاق الدستوري التالي الأكثر تعقيدًا قد دخل حيز التنفيذ: إذ يمنح الدستور رئيس الجمهورية مهلة ١٥ يومًا فقط لتكليف مرشح الكتلة الأكبر لتشكيل الحكومة. لكن هذه الكتلة، التي تطلق على نفسها اسم "الإطار التنسيقي"، لا تزال غارقة في خلافات داخلية حول هوية ذلك المرشح.

صراع بين "الزعيم التاريخي" و"الشخصية من خارج الصندوق"

تسود الكتلة حالة من الانقسام بين تيارين رئيسيين:

- تيار يرى أن حظوظ زعيم ائتلاف سياسي بارز لا تزال قائمة لتولي المنصب مجددًا، رغم ما يوصف بعقبات إقليمية ودولية ضاغطة.

- تيار آخر يدفع بقوة نحو "شخصية من خارج الصندوق"، غير تقليدية، قادرة على نيل قبول داخلي وخارجي أوسع، منهيًا بذلك حالة الاحتقان السياسي.

في هذا السياق، كشف مصدر قيادي داخل الإطار أن "الاجتماعات المكثفة التي ستعقد خلال اليومين المقبلين قد تكون حاسمة"، مرجحًا أن "يكون الاسم إما الشخصية السياسية البارزة ذاتها، أو بديلًا توافقيًا". وأقرّ القيادي نفسه بأن "المدة القانونية كافية نظريًا، لكن الوحدة الداخلية تحتاج إلى وقت".

مرشح تسوية يلوح في الأفق وسط فيتو غير معلن وفق متابعات سياسية، بدأ اسم شخصية سياسية توصف بأنها "مقربة من أطراف القرار في الكتلة" تتصدر المشهد كخيار تسوية محتمل. هذه الشخصية، التي ليست من الأسماء التقليدية المتصدرة للمنافسة، يحاول بعض الأطراف تسويقها كحل وسط يرضي الأجنحة المتصارعة.

في المقابل، أكد عضو آخر في الإطار التنسيقي أن "المؤشرات باتت تشير إلى أن زعيم الائتلاف البارز لن يتولى المنصب هذه المرة"، مرجحًا "التوجه نحو خيار توافقي غير متوقع".

السياق الدستوري: لماذا ١٥ يومًا هي أقصى الحدود؟

ينص الدستور العراقي بوضوح على أن رئيس الجمهورية المنتخب حديثًا (وهو استحقاق تم أخيرًا بعد جلسة برلمانية حاسمة) ملزم بتكليف مرشح الكتلة البرلمانية الأكبر خلال ١٥ يومًا من تاريخ انتخابه. وإذا فشلت الكتلة في تقديم مرشحها خلال هذه المهلة، فإن رئيس الجمهورية يختار شخصية أخرى، مما قد يفتح الباب لسيناريوهات سياسية معقدة.

وهذا ما يجعل الساعات القادمة مصيرية، إذ أن أي تأخير أو تعثر في حسم الخلافات الداخلية قد يُفقد "الإطار التنسيقي" حقه الدستوري في تسمية رئيس الحكومة.

الشارع العراقي يترقب.. انفراجة أم أزمة جديدة؟

يراقب العراقيون عن كثب هذا السباق مع الزمن، في وقت تعاني فيه البلاد من أزمات متراكمة في الخدمات والكهرباء والتشغيل. الكل يتساءل: هل تنجح الكتلة الأكبر في تجاوز خلافاتها الداخلية وإظهار صورة الوحدة قبل انتهاء المهلة؟ أم أن الصراع على المنصب سيدفع بالعملية السياسية إلى مأزق جديد؟

أسئلة كثيرة تراود مخيلة الشعب العراقي للخروج من عنق الزجاجة، وإلا كانت الفوضى هي سيدة الموقف في الساحة العراقية بمختلف أقاليمها.

الأيام المقبلة — ربما الساعات القادمة — ستكون كفيلة بالإجابة، في مشهد سياسي عراقي لم يألف الاستقرار سوى بالقليل.

جارشما سور.. عيد الخلق والتجدد في الموروث الإيزيدي

يحتفل الإيزيديون في الأربعاء الأول من شهر نيسان/أبريل بعيد رأس السنة الإيزيدية "جارشما سور" أو "الأربعاء الأحمر". يرمز العيد إلى يوم اكتمال خلق الكون، حيث يعتقد الإيزيديون أن "طاووس ملك" – رئيس الملائكة في عقيدتهم – نزل إلى الأرض الجرداء في هذا اليوم ليبعث فيها الحياة، فازدهرت شقائق النعمان الحمراء التي تزين البيوت والمقامات.

تتنوع الطقوس الاحتفالية بين العمق الروحي والفرح الجماعي. يشعل المؤمنون ٣٦٥ قنديلاً في معبد "لالش" المقدس، بعدد أيام السنة، كرمز للنور الدائم. كما تُصبغ ١٢ بيضة مسلوقة بألوان فصول السنة الأربعة، تعبيراً عن كروية الأرض ودورة الحياة وتجدد الطبيعة. ويتصدق الإيزيديون بالطعام والحلويات، ويزورون القبور تكريماً للأموات، ويتبادلون التهاني والزيارات العائلية.

من التقاليد اللافتة، الامتناع عن حراثة الأرض خلال شهر نيسان احتراماً لانبعاث الحياة النباتية، وتحريم عقد الزواج في هذا الشهر لأنه يُعتبر "عروس السنة" التي لا يجب أن يزاحمها شيء. يُعد "جارشما سور" أحد أقدم الأعياد في التاريخ البشري، إذ يربطه الباحثون بطقوس الخصوبة السومرية القديمة، ولا يزال رمزاً صامداً للوحدة الثقافية والروحية للإيزيديين حول العالم، رغم محاولات طمس هويتهم عبر التاريخ.

ومن هذا المنبر نبارك للأخوة الإيزيدين عيدهم ونتمنى ان تكون كل أيامهم فرح وسعادة. لأن الإيزيديين شعب أصيل ويتجذر تواجده منذ السومريين وحتى يومنا الراهن.

وبهذه المناسبة نناشد الحكومة العراقية الجديدة بأن تقوم بإنصاف الايزيديين وتعويضهم مادياً ومعنوياً عم كل ما حلّ بهم.

حصار هرمز.. بين خنق الاقتصاد ومخاطر الاجتياح البري

في تطور خطير يرجّح كفة المواجهة المفتوحة، أعلنت القيادة المركزية الأمريكية، بدء تنفيذ حصار بحري شامل على جميع السفن المتجهة من وإلى الموانئ الإيرانية، ليشمل الساحل الإيراني كاملاً من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب. وجاء هذا القرار بعد ساعات فقط من انهيار المفاوضات المباشرة بين واشنطن وطهران في العاصمة الباكستانية إسلام آباد، والتي استمرت نحو ٢١ ساعة، وفشلت بسبب تمسك إيران ببرنامجها النووي ورفضها تفكيك مخزونها الصاروخي، في مقابل إصرار أمريكي على تجريدها من أي قدرة على تخصيب اليورانيوم.

الحصار: آلية تنفيذ غامضة وخطوط حمراء

أصدرت القيادة المركزية الأمريكية إشعاراً للبحارة، اطلعت عليه وكالة "رويترز"، تؤكد فيه فرض سيطرة بحرية في خليج عُمان وبحر العرب شرقي مضيق هرمز، على أن تسري هذه السيطرة اعتباراً من الساعة ١٤:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم الاثنين. الإشعار كان حاسماً: "أي سفينة تدخل أو تغادر المنطقة المحاصرة دون تصريح ستكون معرضة للاعتراض أو تحويل المسار أو الاحتجاز". كما أوضحت القيادة المركزية أن السيطرة لن تعوق حركة الملاحة المحايدة عبر مضيق هرمز من وإلى وجهات غير إيرانية.

تتركز القوة البحرية الإيرانية في مضيق هرمز والجزر الإستراتيجية المحيطة به، مما يمنح طهران قدرة على السيطرة على حركة الملاحة في أضيق نقاط الاختناق. ويقسم الحصار الساحل الإيراني إلى ثلاث مناطق عملياتية متميزة: الموانئ داخل الخليج، ومحيط مضيق هرمز بخصوصيته البالغة، والموانئ الواقعة خارج المضيق كـ"تشابهار" و"جاسك" التي تمثل المنفذ الإيراني البديل على بحر العرب.

ردود فعل دولية: الصين تتصدر المشهد

تصاعدت حدة ردود الفعل الدولية، وعلى رأسها الموقف الصيني. بكين التي تعتبر أكبر زبون للنفط الإيراني (تمثل وارداتها من إيران حوالي ١٤٪ من إجمالي وارداتها)، شددت على ضرورة ضمان أمن الملاحة في مضيق هرمز، مطالبة جميع الأطراف بالالتزام بوقف إطلاق النار وضبط النفس. وزير الدفاع الصيني أعلن بوضوح: "لدينا اتفاقيات تجارية وطاقوية مع إيران، ونطلب من الآخرين عدم التدخل في شؤوننا. مضيق هرمز مفتوح لنا". في تطور لافت، نفت الصين رسمياً تقارير عن اعتزامها تقديم دعم عسكري لإيران، مؤكدة أنها تتبنى موقفاً "حكيماً ومسؤولاً" تجاه الصادرات العسكرية.

يتفق المحللون العسكريون على أن الحصار البحري هو خطوة أولى، لكن السيناريوهات العسكرية المحتملة تتدرج إلى ثلاث خيارات رئيسية:

السيناريو الأول: عملية برية محدودة تستهدف الاستيلاء على المنشآت النووية الإيرانية أو تدمير مخازن اليورانيوم المخصب. ترامب يعتبر البرنامج النووي الإيراني "خطراً وجودياً"، وسحب اليورانيوم المخصب من أصفهان يُعد هدفاً استراتيجياً واضحاً.

السيناريو الثاني: احتلال مؤقت لمدينة ساحلية إيرانية على الخليج لإنشاء "منطقة آمنة" تسمح بالسيطرة على المضيق دون الحاجة إلى تعاون طهران، كما تدرس الإدارة الأمريكية خيارات السيطرة على الجزر الإستراتيجية مثل جزيرة "خرج".

السيناريو الثالث: الغزو الواسع النطاق بهدف تغيير النظام في طهران، وهو الأكثر كلفة والأقل احتمالاً، لكنه يبقى وارداً إذا شعر ترامب أن الحصار وحده لن يحقق أهدافه.

انعكاسات اقتصادية مدمرة

وتوعد الحرس الثوري الإيراني بأن "العدو سيعلق في دوامة قاتلة" في حال فرض الحصار، فيما أعلنت وزارة الدفاع الإيرانية أنها "مستعدة لكافة السيناريوهات" وسترد "بشكل قوي وحاسم على أي عدوان". المتحدث باسم مقر "خاتم الأنبياء" المركزي، إبراهيم ذو الفقاري، أكد أن "أي تهديد للموانئ الإيرانية سيجعل كل موانئ الخليج الفارسي وبحر عمان غير آمنة".

بين انهيار المفاوضات وبدء الحصار، تقف المنطقة على حافة الهاوية. مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو خمس إمدادات النفط العالمية لم يعد مجرد ممر ملاحي، بل أصبح ساحة مواجهة مفتوحة قد تحسم بالقوة العسكرية لا الدبلوماسية. السؤال الأهم الذي تطرحه الأيام القادمة: هل سينجح الردع الدبلوماسي في فتح نافذة للحل قبل أن تتحول طلقات التحذير إلى قنابل تغير ملامح الشرق الأوسط بأكمله؟

استدعاء السفير في واشنطن.. صمت عراقي رسمي يُثير القلق و"ملف الفصائل" على حافة الانفجار

في تطور دبلوماسي نادر ولافت، لا تزال الحكومة العراقية تلتزم الصمت حيال الخطوة الأميركية غير المسبوقة باستدعاء السفير العراقي في واشنطن، احتجاجاً على الهجمات المتكررة التي تنفذها فصائل مسلحة عراقية ضد المصالح والمنشآت والأفراد الأميركيين داخل العراق.

هذا الصمت الحكومي، الذي يتواصل لليوم الثاني على التوالي، يُفسَّر في الأوساط السياسية والدبلوماسية على أنه مؤشر خطير على حجم الإحراج الذي تعيشه بغداد، والتي تجد نفسها في مواجهة مكشوفة مع واشنطن، بينما تواصل فصائل "الحشد الشعبي" نشاطها كما لو أن الدولة غير موجودة.

واشنطن تتجاوز السفارة.. وتستدعي السفير مباشرة

عادةً ما تكتفي الإدارة الأميركية بتوجيه رسائلها الاحتجاجية عبر سفارتها في بغداد، لكنها هذه المرة رفعت مستوى التصعيد الدبلوماسي إلى العاصمة واشنطن نفسها، إذ استدعت نائب وزير الخارجية كريستوفر لاندو السفير العراقي نزار خير الله، وأبلغه إدانة شديدة للهجمات التي وُصفت بـ"الإرهابية والفظيعة".

وجاء في بيان الخارجية الأميركية أن الهجمات شملت كميناً استهدف دبلوماسيين أميركيين في بغداد بتاريخ ٨ نيسان الجاري، إضافة إلى "مئات الهجمات" خلال الأسابيع الماضية استهدفت مواطنين أميركيين ومرافق دبلوماسية ومصالح تجارية، وحتى مدنيين عراقيين في بغداد وإقليم كردستان.

اتهام مباشر للحكومة العراقية: "غطاء سياسي ومالي وعملياتي"

في أخطر ما ورد في البيان الأميركي، اتهمت واشنطن الحكومة العراقية بـ"الفشل في منع" هذه الهجمات، مؤكدة أن "جهات مرتبطة بالحكومة ما تزال توفر غطاءً سياسياً ومالياً وعملياتياً" للفصائل المسلحة.

وطلبت الولايات المتحدة من بغداد اتخاذ إجراءات فورية لـ"تفكيك الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران"، محذرة من أنها "لن تتسامح مع استهداف مصالحها".

الهدنة بين واشنطن وطهران لا تشمل العراق

في معلومات إضافية ذات أهمية بالغة، كشف مسؤول أميركي رفيع، في تصريحات خاصة، أن ملف التهدئة بين الولايات المتحدة وإيران "منفصل تماماً عن الساحة العراقية"، مؤكداً أن واشنطن تحتفظ بحقها في تنفيذ عمليات عسكرية مباشرة داخل العراق إذا اقتضت الضرورة، بما في ذلك ضربات جوية محددة ضد مواقع الفصائل.

وهذا ما حدث بالفعل، إذ تعرضت مقرات تابعة للحشد الشعبي وفصائل مسلحة لقصف جوي، قالت هيئة الحشد إنه أميركي، في مؤشر على أن واشنطن بدأت تنتقل من الدبلوماسية إلى لغة القوة المحدودة.

العراق بين المطرقة الأميركية والسندان الإيراني

يبدو رئيس الوزراء محمد شياع السوداني اليوم أمام معادلة مستحيلة تقريباً. فمن جهة، تطالبه واشنطن بنزع سلاح الفصائل وتفكيكها ودمج مقاتليها في وزارتي الدفاع والداخلية، تحت تهديد عقوبات أو ضربات عسكرية. ومن جهة أخرى، تواجه حكومته ضغوطاً إيرانية وأجندات فصائلية لا تعترف بسلطة الدولة، وتعتبر نفسها فوق القوانين.

في هذا السياق، يتحول العراق إلى ساحة مفتوحة لحرب بالوكالة، وسط مخاوف متزايدة من انزلاقه إلى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، قد تعيد رسم توازنات المنطقة بأكملها.

صمتٌ لا يليق بحجم التحدي

الصمت الحكومي العراقي، في لحظة كهذه، لم يعد مقبولاً لا داخلياً ولا خارجياً. فالشارع العراقي، الذي يتذوق ويلات انعدام الأمن والخدمات، ينتظر موقفاً واضحاً: إما حسم ملف السلاح المنفلت خارج الدولة، وإما الاعتراف بأن العراق أصبح رهينة أطراف لا تريد له استقراراً.

الأيام القادمة ستكون حاسمة، فإما أن تتحرك بغداد بجدية لاستعادة هيبتها وسيادتها، وإما أن تترك القدر يفرض عليها واقعاً جديداً لا تحسد عليه.

أسطول النفط العراقي الغائب.. كيف كشفت أزمة هرمز "المأزق الحقيقي" للبلد الأغنى بالخام؟

في خضم التصعيد العسكري الأخير في المنطقة، وما رافقه من قيود مشددة على الملاحة في مضيق هرمز، برز خلل بنيوي خطير في قطاع الطاقة العراقي لم يعد يقبل التأجيل. البلاد لا تمتلك أسطول ناقلات نفطية واحداً، وتعتمد بالكامل تقريباً على ناقلات مستأجرة ترفع أعلام دول أخرى.

وهذا العجز، الذي ظل لعقود خلف واجهة الإيرادات النفطية الضخمة، تحول فجأة إلى "مأزق حقيقي" كشف هشاشة استراتيجية الطاقة في بلد يصدّر أكثر من ٣ ملايين برميل يومياً، ويعتمد على النفط بنسبة تزيد عن ٩٠٪ من موازنته العامة.

استثناء إيراني لا يمكن استخدامه

في خطوة لافتة، أعلنت إيران منذ بداية الحرب استثناء العراق من القيود المفروضة على مضيق هرمز، شرطاً واحداً: أن ترفع الناقلات العلم العراقي. لكن سرعان ما تبين أن هذا الشرط مستحيل التطبيق، ببساطة لأن العراق لا يملك أي ناقلة عملاقة قادرة على نقل النفط الخام الثقيل (VLCC) عبر المضيق.

وبعد إدراك طهران لهذا الواقع، اضطرت إلى توسيع الاستثناء ليشمل جميع السفن المرتبطة بالعراق، بغض النظر عن جنسيتها، محاولةً تجاوز الأزمة وضمان استمرار تدفق النفط العراقي إلى الأسواق. لكن هذه الخطوة، وفق مراقبين، لم تكن سوى كشفٍ صارخ لعجز بنيوي لا يمكن للاستثناءات المؤقتة أن تغطيه.

من ٢٤ ناقلة إلى الصفر: تاريخ من التقهقر

يكشف الخبير النفطي، أن "شركة الناقلات النفطية العراقية" تأسست عام ١٩٧٢، وكانت تمتلك أسطولاً يضم ٢٤ ناقلة، قبل أن تتراجع بعد الحروب المتعاقبة، لتفقد البلاد هذا القطاع الحيوي بالكامل.

ويضيف أن الناقلات القليلة التي أُنشئت بعد عام ٢٠٠٣ كانت محدودة وصغيرة الحجم، لا تصلح لتصدير النفط الخام، واقتصر دورها على النقل الداخلي بين الموانئ ومنصات التحميل فقط. وبالتالي، ظل العراق رهينة شركات النقل العالمية، دون أي محاولة جادة من الحكومات المتعاقبة لبناء أسطول وطني.

صادرات بمليارات الدولارات تحت رحمة المضيق

يعتمد العراق بشكل رئيسي على أسواق شرق آسيا، حيث يصدر:

- نحو ٨٠٠ ألف برميل يومياً إلى الصين.
- نحو ٩٠٠ ألف برميل يومياً إلى الهند.
- كميات كبيرة إلى اليابان وكوريا الجنوبية.

هذا يعني أن أي اضطراب في الملاحة بمضيق هرمز يهدد مباشرة أكثر من نصف الصادرات النفطية العراقية. ومع تصاعد المخاطر الأمنية، قد ترفع شركات التأمين العالمية تكاليف تغطية الناقلات المؤجرة، مما يضع بغداد أمام خيارين لا ثالث لهما: إما تقديم خصومات سعرية كبيرة للعملاء، أو خسارة حصص سوقية حيوية.

توقف الإنتاج وخروج الخبراء: سيناريو أسوأ

مع بداية الحرب الأخيرة، أوقف العراق تصدير النفط فور إغلاق مضيق هرمز، وأعلن حالة "القوة القاهرة" لحماية حقوقه التعاقدية. كما غادر الخبراء الأجانب الحقول النفطية خلال الأيام الأولى، واكتفى الإنتاج المحلي بالحد الأدنى لتلبية الحاجة من المشتقات النفطية فقط.

وهنا تبرز هشاشة أخرى: العراق لا يعتمد على إيران فقط في عبور نفطه، بل أيضاً في استيراد الغاز لتشغيل محطات الكهرباء، إضافة إلى خطوط الربط الكهربائي مع المناطق الشرقية. بمعنى آخر، طهران تمسك بجانبين حيويين من اقتصاد العراق: التصدير والكهرباء.

دعوات لحل استراتيجي: ٢٠ ناقلة لإنقاذ المستقبل

في ظل هذه المعطيات، يصف مراقبون للطاقة عدم امتلاك العراق ناقلات نفطية بأنه "تقصير حكومي متراكم على مدى عقدين". ويرون أن الحل المؤقت الحالي (السماح بمرور بعض الناقلات بغض النظر عن علمها) لا يعدو كونه مسكن ألم.

أما الحل الاستراتيجي، فيكمن في توجه العراق لشراء أسطول وطني يصل إلى ٢٠ ناقلة عملاقة، لضمان استقلالية قراره النفطي، وتجنب الرهان على استثناءات قد تختفي في أي لحظة.

لم يعد خياراً مؤجلاً

تكشف أزمة مضيق هرمز أن مشكلة العراق ليست في الحرب فقط، بل في بنية قطاع النفط نفسه، الذي ظل لسنوات معتمداً على أطراف خارجية في أهم حلقات سلسلة التصدير.

في ظل توترات إقليمية لن تنتهي قريباً، لم يعد امتلاك أسطول وطني من الناقلات رفاهية أو خياراً مؤجلاً، بل أصبح ضرورة استراتيجية قصوى، لتأمين المورد الوحيد للدولة، ومنع تكرار "المأزق الحقيقي" في كل أزمة مقبلة.

وهنا يأتي دور الحكومة العراقية الجديدة التي ستواجهها مهام ومسؤوليات جسام في إعادة النظر في الكثير من المشاريع التي تم تهميشها على حساب الفساد الذي كان يضرب معظم مفاصل الحكومات السابقة.

واشنطن والحشد الشعبي.. كيف تحول العراق إلى ساحة حرب مكشوفة؟

في غضون أسابيع قليلة، تحول العراق من بلد يرزح تحت أزمات سياسية واقتصادية متراكمة، إلى ساحة ساخنة لمواجهة عسكرية مكشوفة بين الولايات المتحدة وفصائل مسلحة موالية لإيران. ضربات جوية أميركية متكررة تستهدف مقرات الحشد الشعبي، ورسائل دبلوماسية حادة، وصمت حكومي رسمي مريب.. كلها خيوط تقود إلى استراتيجية أميركية جديدة قد تعيد رسم خريطة النفوذ في الشرق الأوسط.

من خلال متابعة ميدانية وتحليل وثائق وتصريحات رسمية ومقابلات مع مصادر حكومية وأمنية وسياسية عراقية وأميركية، نكشف من خلال هذا التقرير أبعاد ما يجري خلف الكواليس، ويجيب عن أسئلة مصيرية: لماذا تستهدف واشنطن الحشد الآن؟ وهل الضربات الحالية مجرد بداية لتصعيد أوسع؟ وإلى أين تتجه الحكومة العراقية في مواجهة هذا المأزق؟

أولاً: من المستوصف إلى القيادات.. خريطة الضربات الأميركية

منذ اندلاع الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران في مطلع العام الجاري، شنّت القوات الأميركية أكثر من ١٢ ضربة جوية داخل العراق، استهدفت:

- مقرات تابعة للحشد الشعبي في الأنبار (منطقة الحبانية) وبابل وديالى وصلاح الدين.
- مستوصفاً طبياً تابعاً للحشد في منطقة الحبانية (٨ نيسان ٢٠٢٦)، ما أسفر عن مقتل ٣ عناصر وإصابة ١٢.
- موقعاً لقيادة "الحشد" في جرف الصخر (جنوب بغداد) كان يستخدم كمركز لتجميع صواريخ بعيدة المدى.
- غارة بطائرة بدون طيار استهدفت سيارة تقل قيادياً ميدانياً في شرق بغداد (١٥ نيسان).

المصادر الأمنية الغربية تؤكد أن هذه الضربات لم تكن عشوائية، بل جاءت بعد رصد استخباراتي دقيق لمواقع "تُستخدم في التخطيط لعمليات ضد المصالح الأميركية".

ثانياً: الاستراتيجية الجديدة – "تفكيك الحشد لا احتواءه"

ترسم ملامح استراتيجية أميركية لم تُعلن رسمياً، لكنها تنفذ على الأرض:

١. رسالة واضحة: لا تمييز بين الفصائل والحشد

تقول مصادر إن الإدارة الأميركية لم تعد تفرق بين "فصائل المقاومة" وهيئات الحشد الشعبي الرسمية، وتتعامل مع الحشد ككل كـ"ذراع عسكرية لإيران". هذا ما أكدته وثيقة داخلية مسربة من السفارة الأميركية في بغداد، جاء فيها: "الحشد لم يعد كياناً وطنياً، بل أداة لتهديد المصالح الأميركية".

٢. الضربات تهدف إلى "إخلاء" المحافظات السنية

وفقاً لمصدر حكومي رفيع فإن "الضربات تركز على إخراج الحشد من محافظات الأنبار وديالى وصلاح الدين ذات الغالبية السنية، لإضعاف قبضته هناك". وأن "هذا جزء من خطة لإعادة هيكلة الخريطة الأمنية بما يخدم المصالح الأميركية والإسرائيلية".

٣. حرب استنزاف نفسي ولوجستي

وربما أن "واشنطن لا تسعى لتدمير الحشد بالكامل، فهذا مستحيل. لكنها تريد إرهاقه عبر ضربات جراحية متكررة، مما يضطر قادته إلى إعادة انتشار قواتهم وتقليل تحركاتهم، وبالتالي تقليل الهجمات على المصالح الأميركية".

ثالثاً: الحكومة العراقية – بين المطرقة والسندان

محمد شياع السوداني، رئيس الوزراء المنتهية ولايته، يمر بأصعب اختبار منذ توليه المنصب. فمن جهة، يواجه ضغوطاً أميركية هائلة لـ"تفكيك الفصائل"، ومن جهة أخرى، يدرك أن أي تحرك حاسم ضد الحشد قد يؤدي إلى انهيار حكومته وربما حرب أهلية.

ماذا فعلت الحكومة؟

- ٣ شباط ٢٠٢٦: المجلس الوزاري للأمن الوطني يخول الأجهزة الأمنية والحشد "الرد على أي هجوم".
- ٢٥ شباط: السوداني يلتقي قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط، ويطالب بـ"وقف الضربات"، دون جدوى.
- ١ آذار: إعلان تشكيل لجنة وزارية لـ"دراسة دمج الحشد في مؤسسات الدولة"، لكن دون جدول زمني أو صلاحيات حقيقية.

ما الذي لم تفعله الحكومة؟

- لم تصدر أي إدانة رسمية للضربات الأميركية، مكتفية ببيانات "استنكار" فضفاضة.
- لم تستدع السفير الأميركي لتسليمه احتجاجاً رسمياً.
- لم تطلب اجتماعاً عاجلاً لمجلس الأمن الدولي.

هذا الصمت، بحسب مراقبين، يعكس عجزاً حقيقياً، أو ربما تواطؤاً ضمنياً، خاصة مع معلومات تفيد بأن بعض قيادات الحشد لجأت إلى مواقع رسمية تابعة لوزارتي الدفاع والداخلية، مما وضع الحكومة في موقف بالغ الإحراج.

رابعاً: إيران – إدارة الحرب من الداخل

تكشف مصادر استخباراتية عراقية وغربية أن إيران نقلت خلال الشهرين الماضيين:

- ما لا يقل عن ٣٠٠ خبير من الحرس الثوري إلى قواعد للحشد في العراق.
- أنظمة صواريخ باليستية قصيرة المدى (نوع فاتح ١١٠) إلى مخازن سرية في جرف الصخر ومنطقة المنصورية.
- مستشارين عسكريين لإدارة عمليات "المقاومة الإسلامية" ضد القواعد الأميركية في سوريا والأردن انطلاقاً من الأراضي العراقية.

وأن "إيران تعتبر العراق خط الدفاع الأخير. إذا اشتدت الضغوط على طهران، سنرى تحويل العراق إلى ساحة معركة مفتوحة، وربما استخدام صواريخ بعيدة المدى ضد أهداف في الخليج".

خامساً: "المقاومة الإسلامية" – قدرات محدودة لكنها مؤثرة

منذ بداية الحرب، أعلنت "المقاومة الإسلامية في العراق" (مظلة تضم ٥ فصائل كبرى: كتائب حزب الله، عصائب أهل الحق، حركة النجباء، كتائب سيد الشهداء، ولواء فاطميون) مسؤوليتها عن:

- ٣٤ هجوماً بطائرات مسيّرة ضد قاعدة عين الأسد (الأنبار).
- ١٢ هجوماً ضد السفارة الأميركية في بغداد (اعتراض معظمها).
- ٧ هجمات ضد أهداف أميركية في إقليم كردستان (منها قاعدة حرير).

سادساً: ماذا بعد؟ سيناريوهات محتملة

بناءً على المعطيات المتاحة، يمكن رسم ٣ سيناريوهات:

السيناريو الأول: تصعيد محدود (احتمال ٦٠٪)

- استمرار الضربات الأميركية بشكل أسبوعي، مع تجنب استهداف قيادات كبرى. وبقاء الحشد قادراً على تنفيذ هجمات رمزية. وبقاء الحكومة في موقف المتفرج.
- لا حرب مفتوحة، لكن لا سلام أيضاً.

السيناريو الثاني: انفجار شامل (احتمال ٢٥٪)

- ضربة أميركية تقتل قيادياً كبيراً.
- رد الحشد بصواريخ باليستية على قاعدة عين الأسد أو السفارة، مما يسفر عن قتلى أميركيين.
- رد أميركي واسع يشمل ضربات برية محدودة.
- انسحاب الحكومة من المفاوضات، وانهيار العملية السياسية.

السيناريو الثالث: تسوية خلف الكواليس (احتمال ١٥٪)

- وساطة عُمانية أو قطرية تقود إلى تفاهم غير معلن: توقف واشنطن الضربات مقابل توقف هجمات الحشد. والتزام الحشد بعدم استهداف المصالح الأميركية في العراق، مع استمرار استهداف إسرائيل من خارج الأراضي العراقية.
- بدء مفاوضات جدية لدمج بعض ألوية الحشد في الجيش.

العراق رهينة صراع لا يريده

ومن خلال ما سبق نتوصل إلى أن العراق لم يعد فاعلاً في قرار الحرب والسلم على أرضه، بل أصبح ساحة مفتوحة لصراع إقليمي ودولي. الحكومة عاجزة، والفصائل متورطة، والأميركي يضرب متى شاء. الشعب العراقي هو الخاسر الأكبر، إذ يدفع ثمناً باهظاً من دمائه واقتصاده.

السؤال الذي يطرح نفسه، هل يمتلك العراقيون إرادة لاستعادة سيادتهم، أم أن مصيرهم أن يبقوا أسرى صراعات الكبار؟

مديرة التحرير
نجاة حسين الزغبي

هيئة التحرير
أنغام ابراهيم جميل– عمر جمعة حسين – محمد الشجيري

التصميم الفني
علي العجيلي

Mail: almpbadera@hmail.com

متى تنتهي الحرب في الشرق الأوسط؟

مروة الطائي

كل الحروب التي جرت وتجري في الوقت الحاضر هي حروب تدمير للقيم الإنسانية، وتدمير للمنظومة الاقتصادية، وتدمير للمنظومة السياسية. فهذه الحروب تؤثر في المجتمعات المتحاربة تأثيرًا واضحًا جدًا، فالشعوب هي من تدفع ضريبة هذه الحروب بدماء أبنائها. وهذا يختلف بحسب أيديولوجية الحروب من مكان إلى آخر.

الحرب الأمريكية الفيتنامية عندما حدثت، كان هناك اختلاف كبير بين فكر النظام الرأسمالي الأمريكي وفكر النظام الأيديولوجي في فيتنام. هذه الحرب قوّت فيتنام وجعلتها دولة متطورة وقوية ما بعد الحرب، في حين أن أمريكا خسرت هيبتها وقوتها بعد خسارتها لهذه الحرب.

هذه التجربة، مع اختلاف المكان والزمان، تؤشر إلى أن القوة العسكرية وحدها ليست كافية للانتصار في الحرب، لأن فيتنام كانت تدافع عن أرضها وكرامتها وكيانها بين الأمم، فكان دافعها أقوى بكثير من أمريكا. ما يجري الآن من حرب بين إيران وأمريكا وإسرائيل.. لماذا هذه الحرب وما أسبابها؟ هل احتلت إيران جزءًا من أراضي أمريكا أو إسرائيل؟ بالتأكيد لا! أمريكا بعيدة جدًا، وهي في قارة غير آسيا وليس لها أي حدود برية أو بحرية مع إيران. لكن أطماع أمريكا تكمن في السيطرة على العالم، من أجل حرمان عدويها التقليديين روسيا والصين من منافع البترول والمنافع الاقتصادية، ومنعها من الهيمنة على هذه المنطقة ذات الأهمية الكبرى. فيما يتعلق بإسرائيل، فإن مشروعها واضح في الشرق الأوسط: مشروع "دولة إسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات، أي السيطرة على كافة دول الشرق الأوسط ودول الخليج، وجعل نفوذها قويًا جدًا. وهذا يصب في مصلحة أمريكا وإسرائيل.

ولكن المشروع الأمريكي والإسرائيلي اصطدم بإيران، لأن إيران دولة تعتمد على القوى الأيديولوجية وانتمائها إلى القومية الفارسية التي تؤمن إيمانًا مطلقًا بإزالة الوجود الإسرائيلي من الخارطة، وفق النهج والفكر الإسلامي.

العراق ملعب مفتوح على مصراعيه لكل هذه الدول المتحاربة، وهو الخاسر الأكبر في حال استمرار الحرب في الشرق الأوسط. فالعراق في الوقت الحاضر لا يزال تحت السيطرة والهيمنة الأمريكية، فهو غير مستقر في اتخاذ القرار السياسي والدفاع عن نفسه. ومع المشاكل الكبيرة بين الأحزاب الحاكمة في العراق التي تتصارع من أجل انتماءاتها الخارجية، دون أن يكون لها أي انتماء للعراق. والأزمة الأكبر من ذلك هي الفصائل المسلحة التي لا تلتزم بتوجيهات الحكومة العراقية، بل تعمل وفق انتماءاتها الأيديولوجية المرتبطة خارج العراق. وكل ما تقوم به من أعمال عسكرية داخل العراق يضعف من وضع العراق سياسيًا واقتصاديًا، ويزيد من عدم استقراره.

وبالنتيجة، لا يستطيع أي طرف أن يدعي الانتصار في هذه الحرب، لأنها حرب عدوانية وغير إنسانية، وبلا أهداف محددة. فكل المتحاربين خسروا في هذه الحرب، من تدمير لاقتصادهم ومدنهم، إلى قتل آلاف الأبرياء من كل الأطراف التي بات صوتها يرتفع عاليًا: أوقفوا مجازر الحرب، لأنها دمرت كل شيء، وأكثر ما دمرته هو الإنسان. نحن مع إيقاف الحرب الدامية من أجل مصلحة شعوب هذه المنطقة.

صراع السلطة على مستقبل العراق، ومكانته الدولية والإقليمية

ابراهيم يوسف

يشهد العراق منذ سنوات حالة مستمرة من التنافس والصراع السياسي على السلطة، وهي حالة لم تعد مجرد خلافات طبيعية داخل نظام ديمقراطي ناشئ، بل تحولت إلى عامل بنيوي يؤثر بشكل مباشر على استقرار الدولة ومستقبلها السياسي والاقتصادي، بل وحتى على موقعها في المعادلات الإقليمية والدولية.

أولاً: الدولة بين منطق الشراكة ومنطق الغلبة

بعد عام ٢٠٠٣، تأسس النظام السياسي العراقي على مبدأ التوافق بين المكونات السياسية، بهدف منع عودة الاستبداد وضمان التمثيل المتوازن. غير أن هذا النموذج تطور تدريجيا إلى نظام محاصصة سياسية، أصبحت فيه السلطة غاية بحد ذاتها لا وسيلة لإدارة الدولة.

الصراع لم يعد حول البرامج أو الرؤى الاقتصادية والتنموية، بل حول السيطرة على مؤسسات الدولة ومصادر النفوذ والموارد، مما أدى إلى إضعاف مفهوم الدولة لصالح الولاءات الحزبية والفئوية. ونتيجة لذلك، تراجعت فعالية المؤسسات الحكومية، وتعطل اتخاذ القرارات الاستراتيجية طويلة الأمد.

ثانياً: انعكاسات داخلية خطيرة.

الصراع السياسي المستمر أنتج عدة تداعيات داخلية أبرزها:

. الشلل الحكومي وتأخر إقرار القوانين الإصلاحية.

. تراجع ثقة المواطن بالعملية السياسية ومؤسسات الدولة.

. تصاعد الاحتجاجات الشعبية نتيجة ضعف الخدمات والبطالة والفساد.

. إضعاف هيبة القانون نتيجة تداخل النفوذ السياسي مع المؤسسات الأمنية والإدارية.

إن استمرار هذه الحالة يهدد بتحويل الأزمات السياسية إلى أزمات اجتماعية واقتصادية عميقة، خاصة في ظل التحديات الديموغرافية وارتفاع نسبة الشباب الباحثين عن فرص عمل ومستقبل مستقر.

ثالثاً: تراجع المكانة الإقليمية للعراق

يمتلك العراق مقومات تجعله لاعباً محورياً في الشرق الأوسط: موقع جغرافي استراتيجي، موارد طاقة ضخمة، وعمق حضاري وسياسي... لكن الصراع الداخلي أضعف قدرته على لعب دور إقليمي متوازن.

فبدلاً من أن يكون جسرا للتفاهم بين القوى المتنافسة في المنطقة، أصبح العراق في كثير من الأحيان ساحة لتقاطع النفوذ الإقليمي. فقد أصبح غياب الاستقرار السياسي الداخلي يقلل من قدرة بغداد على صياغة سياسة خارجية مستقلة وواضحة، ويجعل مواقفها عرضة للتغير تبعا للتوازنات الداخلية.

رابعاً: التأثير على المكانة الدولية للعراق.

فعلى المستوى الدولي، المؤكد والثابت أن قوة الدول تقاس بقدرتها على الاستقرار المؤسسي واستمرارية السياسات. إذ أن الصراع السياسي المتكرر يرسل رسائل سلبية إلى المجتمع الدولي، منها:

. عدم وضوح البيئة الاستثمارية.

. ضعف القدرة على تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية طويلة الأمد.

. تردد الشركات العالمية في الاستثمار رغم الإمكانات الكبيرة.

. انخفاض ثقة الشركاء الدوليين باستدامة السياسات الحكومية.

وبذلك يخسر العراق فرصاً اقتصادية ودبلوماسية كان يمكن أن تعزز موقعه كقوة صاعدة في المنطقة.

خامساً: الاقتصاد ضحية الصراع السياسي

فالاقتصاد العراقي يبقى شديد الارتباط بالاستقرار السياسي، وكل أزمة حكومية تؤدي إلى:

. تعطّل مشاريع البنية التحتية.

. تأخر الإصلاحات الاقتصادية.

. استمرار الاعتماد شبه الكامل على النفط.

. هروب رؤوس الأموال المحلية.

. بغياب رؤية اقتصادية مستقرة، يصبح الاقتصاد رهينة التقلبات السياسية بدلاً من أن يكون محركاً للاستقرار.

حقيقية لاستعادة دوره الإقليمي والدولي، بشرط الانتقال من سياسة إدارة الأزمات إلى مشروع بناء الدولة. وإن ذلك يتطلب ترسيخ مبدأ المواطنة فوق الانتماءات الفرعية. وإصلاح النظام السياسي باتجاه الكفاءة والمساءلة. وتحييد المؤسسات السيادية عن الصراع الحزبي. واعتماد سياسة خارجية متوازنة قائمة على المصالح الوطنية.

إن مستقبل العراق لا يتحدد فقط بموارده أو موقعه الجغرافي، بل بقدرته على إنتاج نظام سياسي مستقر يضع مصلحة الدولة فوق صراع السلطة. ان الصراع على السلطة في العراق لم يعد شأنا سياسياً داخلياً فحسب، بل أصبح عاملاً حاسماً في تحديد مكانة البلاد إقليمياً ودولياً. فإما أن يتحول التنافس السياسي إلى أداة لبناء دولة قوية، أو يبقى سبباً في إضعافها وإبقائها ضمن دائرة الأزمات. ويبقى السؤال الجوهري: هل تستطيع القوى السياسية الانتقال من صراع النفوذ إلى شراكة الدولة...؟ الإجابة على هذا السؤال ستحدد شكل العراق في السنوات القادمة... دولة مؤثرة في محيطها الاقليمي والدولي، أم ساحة تتأثر بما يدور حولها...

الڤيتو الأمريكي.. هل يعرقل إرادة العراقيين في تشكيل حكومتهم؟

عباس كامل

بعد انتخابات البرلمان العراقي لسنة ٢٠٢٦، وبعد أن عقد البرلمان عدة جلسات واختار رئيساً له ونوابه وفق المحاصصة المتفق عليها؛ لأن المحاصصة السياسية الحزبية والطائفية في العراق أصبحت تقليداً معمولاً به في تشكيل كل الحكومات السابقة في العراق. ومع أن السوداني حصل على أغلبية الأصوات البرلمانية لتشكيل الحكومة الجديدة، إلا أنه اصطدم بعدد من القرارات التي جاءت من خلال الإطار التنسيقي. علماً أن المحكمة الاتحادية أكدت على أن الكتلة الأكبر هي من تحصل على أعلى نسبة، وهذا تناقض جديد في السياقات الدستورية المعمول بها سابقاً. ومع ترشيح الإطار التنسيقي المالكي كرئيس للوزراء القادم، ظهرت بعض الأصوات -ومن نفس الإطار- والتي رفضت ترشيح المالكي لرئاسة الوزراء ثانية.

إنّ الڤيتو الأميركي الذي عطّل وقام بتأخير تشكيل الحكومة العراقية لعدم موافقته على المالكي لشغل منصب رئاسة الوزراء، بحجة دعمه للفصائل المسلحة الموالية لإيران، واعتبرته رجل إيران الأول في العراق. ورغم أن هناك ملاحظات كثيرة عليه، ورغم ذلك سيطرت داعش الإرهابية على مساحات واسعة من أرض العراق بسبب الصراعات الطائفية في الدولة العراقية، إلا أنه مع كل هذا لا يحق لأميركا أن تفرض الڤيتو على أي شخص سياسي في العراق؛ لأن هذا يقرره المجتمع العراقي، ولكن هذا يبقى شأناً عراقياً وليس أميركياً. إن أميركا تفرض نفسها اليوم كشرطي سياسي في الشرق الأوسط، فهي من تتلاعب باقتصاديات البلدان وسياساتها وتفرض إرادتها، كما جرى في العراق وليبيا وسوريا، والتدخل المستمر في لبنان، ودول أخرى حول العالم. إن أميركا وإسرائيل تريدان أن تغيّرا خارطة الشرق الأوسط وتسيطرا على كل الموارد الاقتصادية، وتجعل هذه الحكومات مشابهة إلى حد بعيد لحكومات دول الخليج، فهما من تؤسسان القواعد العسكرية في هذه البلدان، وتنهبان ثرواتها، وتصدران قراراتها السياسية. ورأينا كيف فرضت إسرائيل سياستها لتجبر ترامب وتجعله يتخبط ولا يعرف كيف يدير المعركة، وتارة أخرى يريد ترامب أن يكون زعيماً للسلم ويحصل على جائزة نوبل للسلام، ويفرض الحروب ويدّعي أنه ضد الحروب ورجل سلام. ولكن كل ادعاءات ترامب مبنية على الخداع، ولا يعرف أبسط أخلاقيات المعايير القانونية والإنسانية. وقد شكّل تحالفاً من أجل الحرب، ومن جهة أخرى يأتي بالجولاني بالاتفاق مع تركيا، مع أن الجولاني كان ضمن التنظيمات الإرهابية وقتل العديد من الأبرياء، حتى جعلوا منه اليوم حمامة السلام من خلال عقلية ترامب. من خلال هذه التناقضات السياسية، لا يمكن أن يستقر العالم وتستقر منطقة الشرق الأوسط. إنها الفوضى الجديدة التي يقودها ترامب.

العراق بين مطرقة واشنطن وسندان طهران: استراتيجية الحياد وأدوات الحفاظ على السيادة

آكار تاج الدين

يواجه العراق معادلة جيوسياسية بالغة التعقيد، إذ يقع في بؤرة تنافس إقليمي ودولي محوره الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وإيران من جهة أخرى. هذا التقاطع جعل العراق ساحة مفتوحة للصراعات بالوكالة، مما يهدد سيادته ووحدته الداخلية. يطرح هذا المقال إطاراً عملياً لدور عراقي "حيادي إيجابي" لا يقوم على العزلة أو الانعزال، بل على إدارة العلاقات المتوازنة التي تحقق أقل الخسائر الممكنة، وتصون السيادة الوطنية، وتعزز التماسك الداخلي.

أولاً: طبيعة التحدي العراقي بين القطبين

بعد عام ٢٠٠٣، تحول العراق إلى نقطة ارتكاز استراتيجية لكل من واشنطن وطهران. فمن منظور أمريكي، يمثل العراق عمقاً استراتيجياً في منطقة الخليج، فيما تنظر إليه إيران كامتداد طبيعي لأمنها القومي. هذا التداخل جعل الأراضي العراقية مسرحاً لصراعات نفوذ مباشرة وغير مباشرة.

وثمة معطيات للضغوط الحالية من أطراف عدة. حيث الضغط الأمريكي، وتتراوح أدوات واشنطن بين العقوبات المالية، التهديد بوقف الدعم للقطاع المصرفي العراقي، والوجود العسكري في إطار التحالف الدولي. والضغط الإيراني، وذلك عبر نفوذ فصائل مسلحة، التأثير في العملية السياسية، الاعتماد الاقتصادي المتبادل (خاصة في ملف الطاقة والغاز)، والامتداد الجغرافي للحدود الطويلة.

ثانياً: مفهوم الحياد الإيجابي في السياق العراقي

الحياد المطلوب ليس حياداً سلبياً قائماً على عدم الانحياز فقط، بل هو "حياد إيجابي" قوامه:

- توازن المصالح: عدم تحويل العلاقة مع أي طرف إلى "امتياز حصري" على حساب الطرف الآخر.
- تعدد الشركاء: بناء شبكة علاقات متنوعة مع القوى الإقليمية والدولية كالصين، روسيا، دول الخليج، تركيا، والاتحاد الأوروبي.
- المرونة في الملفات الخلافية: تحويل الملفات العالقة (كالوجود العسكري الأمريكي، أو علاقة الفصائل المسلحة) إلى ملفات تقنية تُدار وفق جدول زمني وطني.

ثالثاً: آليات تحقيق الحياد بأقل الخسائر

١. في الملف السياسي: بناء توافق داخلي رافض للإملاءات الخارجية، وذلك من خلال تفعيل مبدأ "المسافة الواحدة". وتوحيد الموقف السياسي تجاه جميع القوى الخارجية، بحيث لا يكون هناك "حليف خارجي" لأي كتلة داخلية. وتحويل القرار السياسي من "محاصصة خارجية" إلى "توافق وطني". حيث ضرورة الاتفاق على أن أي قرار مصيري (كالتحالفات العسكرية أو السياسية) لا يُتخذ إلا بتوافق وطني جامع. واستثمار الدستور، حيث بعض المواد الدستورية التي تمنع استخدام الأراضي العراقية منطلقاً للاعتداء على الدول المجاورة (المادة ٩) تشكل أرضية قانونية قوية للحياد.

٢. في الملف الاقتصادي: فك الاشتباك والتنويع. والتحول في ملف الطاقة. حيث أن العراق يعاني من اعتماد شبه كلي على الغاز الإيراني لتغذية محطات الكهرباء. البديل يتمثل في الإسراع بمشاريع استثمار الغاز المصاحب. والتوقيع على عقود طويلة الأمد مع شركات خليجية (كقطر والسعودية) لتوفير بدائل، والربط الكهربائي مع دول الخليج والأردن وتركيا، وتنويع الشراكات التجارية لكسر الاحتكار في العلاقات الاقتصادية عبر تعزيز ممر التنمية (طريق التنمية) الذي يربط العراق بتركيا وأوروبا. وتوسيع حجم التبادل التجاري مع الصين والإمارات وتركيا. وا÷م أمر هو الإصلاح المالي والمصرفي. ومراجعة النظام المصرفي العراقي لتجنب العقوبات الأمريكية، مع فتح قنوات مالية بديلة بالعملات الأخرى (كاليوان الصيني والروبل الروسي).

٣. في الملف الأمني والعسكري: الدولة تحتكر القرار والقوة. والبدء بتوحيد المؤسسة العسكرية، وذلك لإنهاء ظاهرة الفصائل المسلحة التي تعمل خارج إطار الدولة، ودمجها في هيكل القوات المسلحة النظامية وفق قوانين واضحة. وإدارة ملف التحالف الدولي، للانتقال من علاقة "التحالف القتالي" إلى "علاقة استشارية وتدريبية" وفق جدول زمني محدد، مع التأكيد على أن أي وجود عسكري أجنبي يكون بموافقة مسبقة من البرلمان وبسيادة عراقية كاملة. وبناء قدرات ردع وطني، من خلال تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية لتكون قادرة على حماية الحدود ومنع أي طرف من استخدام الأراضي العراقية لتهديد جيرانه.

٤. في الملف الدبلوماسي: سياسة توازن نشطة. واعتماد الوساطة النشطة من خلال توظيف موقع العراق الجغرافي ليكون وسيطاً إقليمياً (كما فعل في الحوار السعودي الإيراني)، مما يحوله من ساحة صراع إلى فاعل دبلوماسي. والعمل على تحالفات متعددة المحاور الانخراط، في أطر إقليمية متعددة. مثل التعاون الخليجي – عراقي (اتفاقية التعاون الأمني)، ومنصة الحوار الإقليمي (بغداد مؤتمر للتعاون)، والشراكة الاستراتيجية مع الصين وروسيا وتركيا وأوروبا.

رابعاً: تحديات الحياد العراقي

١. التحدي الداخلي: الانقسام السياسي والطائفي. الحل يكمن في الانتقال إلى نظام "المواطنة" القائم على الكفاءة والبرامج، وليس الولاءات الخارجية.

٢. التحدي الاقتصادي: التبعية المزدوجة. حيث أن العراق يعتمد على إيرادات النفط (التي تمر عبر النظام المالي الأمريكي)، وفي الوقت نفسه يعتمد على إيران في الطاقة. الحياد يتطلب مشاريع تنموية كبرى لتنويع الاقتصاد وتقليل نقاط الضعف.

٣. التحدي الجيوسياسي: الجغرافيا لا تتغير. والعراق بلد جار لإيران بحدود طويلة، وفيه وجود أمريكي وعسكري واقتصادي. الحياد لا يعني تجاهل هذه الحقائق، بل إدارتها بذكاء عبر تفعيل آليات فض النزاعات الحدودية، وتحويل العلاقة مع إيران إلى علاقة دول حسن جوار لا وصاية. وإدارة العلاقة مع واشنطن على أساس المصالح المشتركة دون إخضاع السيادة.

خامساً: ضمانات السيادة والوحدة الداخلية

١. تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وذلك من خلال الحياد الناجح والذي يحتاج إلى مشروع وطني يخاطب جميع المكونات العراقية، ويقدم بديلاً عن المشاريع الإقليمية التي تستخدم الطائفية والعرقية كأدوات نفوذ.

٢. بناء دولة القانون والمؤسسات. حيث قوة العراق في حياده تأتي من قوة مؤسساته. دولة القانون القادرة على حماية قرارها الوطني هي الدولة القادرة على فرض احترام سيادتها.

٣. إعادة الاعتبار للدبلوماسية العراقية. حيث أن الدبلوماسية العراقية تحتاج إلى استراتيجية وطنية واضحة المعالم، يشارك في صياغتها جميع الأطراف السياسية، وتكون منيعة ضد الاختراقات الخارجية.

إن دور العراق الحيادي ليس خياراً مثالياً بقدر ما هو ضرورة وجودية. الحياد الإيجابي الذي يقوم على تنويع العلاقات، فك الاشتباك الاقتصادي، توحيد القرار الوطني، وبناء مؤسسات قوية هو السبيل الوحيد للحفاظ على السيادة الوطنية والوحدة الداخلية في بيئة إقليمية شديدة التوتر. نجاح هذا الخيار مرهون بإرادة سياسية داخلية تضع المصلحة الوطنية فوق أي ولاء خارجي، وتدرك أن العراق القوي المستقل هو مصدر توازن للمنطقة كلها، وليس عبئاً على أحد. فـ "العراق القوي في حياده هو العراق القادر على أن يكون جسراً للتعاون لا ساحة للصراع."

تأثير الحروب على المرأة العراقية

نازك عبد الوهاب

مرَّ العراق خلال فترات من تاريخه السياسي والأيديولوجي بحروب كارثية ومدمرة، نتيجة القرارات غير المسؤولة من قبل القيادات السياسية في العراق والأنظمة الدكتاتورية التي جعلت من هذه الحروب فائدة كبرى لبقائها على كرسي الحكم، لأن هذه الحروب ينشغل فيها الجيش وكل قوى الأمن الداخلي وكل القوى المعنية بحفظ الأمن كالمخابرات والسلطات العسكرية الباقية.

إن المرأة العراقية هي الضحية الأولى في الحرب وفي كل الحروب التي حصلت في الخليج، فقد خسرت المرأة زوجها وأولادها وبيتها، لأن هذه الحرب قد دمرت كيان وقيم المرأة الإنسانية. كثير من النساء كانت خسارتهن قاسية جداً، فمنهن من خسرت ثلاثة أولاد أو أكثر في مطحنة الحرب التي لا ترحم، وعاشت المرأة حياة صعبة ومعقدة للغاية، وأصبحت هي الأم وهي الأب وهي المربية وهي المسؤولة عن الأطفال سواء كانوا أبناء بناتها أو أولادها الصغار، فحاولت أن تضحي بكل شيء من أجل تربيتهم ونجاحهم في الحياة كالدراسة أو الحياة الجامعية أو أي حياة أفضل لهؤلاء.

نتيجة هذه الظروف، فإن المرأة في أغلب الأحيان لا تجد أي فرصة عمل في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو القطاع المختلط، وبات الكثير منهن يعملن في الأسواق كبائعات للخضروات أو يفتحن محلات من داخل منازلهن من أجل العيش وتربية أولادهن. ومع كل هذه الظروف القاسية نتيجة الحرب، هناك أيضاً الملاحقة السياسية من قبل الأنظمة التي حكمت العراق، فتارة يتهمون أولادها بالانتماء إلى أحزاب سياسية غير مؤيدة لنظام الحكم في العراق. واستمرت هذه الظروف بقساوتها على المرأة العراقية التي ما زالت تعيش ظروفاً غير إنسانية وغير أخلاقية، فهي إن مارست أي نشاط سواء كان في منظمات المجتمع المدني أو النقابات المهنية أو ممارسة نشاط سياسي ضمن الفكر المدني.

ومع كل هذه الظروف غير الإنسانية، لا يزال العرف العشائري والديني والاجتماعي هو الضاغط على حرية المرأة ومنعها من ممارسة دورها القيادي في المجتمع من أجل خلق امرأة قوية قادرة على التغيير في كل المراحل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومنع النساء من المشاركة الواقعية في إدارة الحكم. هناك في دول عديدة احتلت المرأة مراكز قيادية كرئيسة وزراء أو قيادية في القوات المسلحة، وهذا موجود في الهند وفي دول أخرى، وحالياً حتى في إيطاليا من يقود. فإن وجود المرأة في قيادة الدولة كان رمزاً للمرأة القوية.

حتى في فنزويلا، بعد اعتقال رئيس فنزويلا، فإن نائبة الرئيس هي من قادت فنزويلا وحكومة فنزويلا إلى بر الأمان.

ولكن في العراق لا توجد أي فرصة حقيقية من أجل أن تكون المرأة في أعلى مراحل القيادة، علماً أن العراق كان متقدماً على كل هذه الدول لكون المرأة العراقية كانت تخوض نضالاً طويلاً من أجل الحرية والديمقراطية والمساواة، وفي عام ١٩٥٦ كانت نزيهة الدليمي أول وزيرة في حكومة عبد الكريم قاسم. ولكن مع الأسف الشديد، فإن الأنظمة الحالية والسابقة فرضت التراجع على المرأة في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية. إذاً، المرأة العراقية هي ضحية هذه الحروب الكارثية التي حصلت في العراق.

كيف تكون العلاقات الدولية بعد الحرب في الشرق الأوسط؟

نجاة الزغبي

الحروب عالم مخيف ومدمر في كل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. الحرب تعني التخلف والتراجع وخلق ظروف مدمرة للإنسان، وتُسهم إسهامًا كبيرًا في ترك آثار سلبية من الناحية العلمية والتطور في كافة الميادين. والحروب تجعل البلدان المتحاربة متخلفة عشرات السنين، ولا تستطيع بناء نفسها، بل تحتاج إلى وقت طويل جدًا جدًا.

الحرب التي بدأت عام ١٩٤٨ بين إسرائيل والعرب لم تنتج شيئًا، بل أنتجت صراعًا لا يزال مستمرًا حتى الآن. فالحرب في ١٩٦٧ أيضًا بين العرب وإسرائيل خلقت الدمار للبشرية، وخاصة في مصر والدول العربية الأخرى كسوريا والعراق ولبنان. فإن هذه الدول تكذب على شعوبها بحجة أنها دول للمقاومة ضد إسرائيل، ولكن من أجل تصفير مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفرض القمع البوليسي على شعوب هذه المنطقة. أيضًا ١٩٧٣ جرت حروب في الشرق الأوسط بين إسرائيل ومصر، وكل طرف منهم يدعي الانتصار على الآخر. وهل هناك منتصر في الحروب؟ منذ الحرب العالمية الأولى والثانية لا يوجد منتصر، ولكن يوجد دمار وضحايا أنتجتها الحروب.

شن العراق حربًا على إيران من ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، وخسر العراق أكثر من مليون من المجتمع العراقي، وعاش فقرًا أو تحت خط الفقر. ولكن دكتاتورية صدام والغباء الذي يعيش فيه عقله المتخلف والمرض الذي يعيش داخل هذا النظام السياسي سببا تخلف العراق في كافة المجالات وتدمير اقتصاده، وجعله بلدًا لا يرقى إلى مستوى حضارة العراق وقيم هذا البلد الإنسانية.

بعد ذلك شن صدام حسين حربًا أخرى في عام ١٩٩٠ واحتل من خلالها الكويت، ولكن دول العالم وبقيادة أمريكا طردت الجيش العراقي من الكويت بعد أن تكبد الجيش العراقي خسائر كبيرة جدًا، مع دفع تعويضات تقدر بـ ٥٢ مليار دولار أمريكي عبر صندوق الأمم المتحدة بناء على قرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١، وذلك نظير الأضرار المباشرة التي أنتجتها هذه الحرب.

أما ما يتعلق بالحرب حاليًا بين إسرائيل وأمريكا وإيران، فالحرب الأولى استمرت ١٢ يومًا، وقد تكبد كل من إسرائيل وأمريكا وإيران خسائر اقتصادية وبشرية. وأعادت أمريكا الحرب مرة أخرى في عام ٢٠٢٦، والتي مر عليها عشرة أيام وهي لا تزال مستمرة حتى الآن. ومن خلال التقارير الصحفية، فإن هذه الخسائر واضحة وكبيرة جدًا نتيجة استعمال كل الأسلحة المتطورة التي صُنعت من أجل قتل الإنسان. هذه المرة كانت الحرب شاملة وبدون أي رحمة. إيران استهدفت ١٧ قاعدة عسكرية لأمريكا في دول الخليج، وهذا ما سبب خسائر كبيرة لهذه القواعد العسكرية الأمريكية. كذلك خسائر إيران كبيرة سواء على مستوى قادتها العسكريين أو خسائر في القيادة السياسية الإيرانية، وأبرز هذه الخسائر السياسية مقتل المرشد الأعلى لإيران علي خامنئي، ناهيك عن تدمير البنى التحتية والاقتصادية في إيران. كذلك إسرائيل خسرت خسائر كبيرة وواضحة من خلال الرشقات الصاروخية من قبل إيران على تل أبيب وعلى مدن أخرى داخل إسرائيل. أيضًا غلق مضيق هرمز يؤثر على كافة دول الخليج وخاصة العراق الذي يعتمد على واردات النفط. وحتى الآن يعتبر العراق الخاسر الأكبر من الناحية الاقتصادية، فلا يوجد أي بدائل اقتصادية في العراق سوى بيع النفط بمعدل ٤ ملايين برميل يوميًا، كون العراق يعتمد على الاقتصاد الريعي ولم يطور اقتصاده في المجالات الاقتصادية الأخرى. كذلك تعتمد السوق العراقية على كافة البضائع المستوردة من الدول المجاورة وغير المجاورة، ما ينتج عن ذلك ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية في السوق العراقية، مما يؤثر سلبًا على أصحاب الدخل المحدود.

الحكومة العراقية في ورطة كبيرة؛ لأنها لا تستطيع الدفاع عن العراق أمام هذا الصراع الأمريكي الإيراني الإسرائيلي، فهي في أكثر الأحيان تلعب دور المتفرج وغير المؤثر في الأحداث الجارية في المنطقة، وليس لها سلطة واضحة على الفصائل المسلحة، وهذه مشكلة يدفع ثمنها الإنسان العراقي.

كل هذه الحروب التي أشرنا إليها لا يوجد فيها أي منتصر، بل الخسائر كبيرة على شعوب هذه المنطقة. وحتى الحرب الروسية الأوكرانية التي مضى عليها أربع سنوات، فإنها دمرت اقتصاد البلدين، وخلفت خسائر مادية واقتصادية كبيرة في كلا البلدين، وأهم هذه الخسائر الأكثر تأثيرًا هي تلك التي تؤثر على الشعبين في روسيا وأوكرانيا.

السلام والحوار الدبلوماسي هو الحل بدلاً من الحروب التي دمرت الإنسان قبل كل شيء.

السياسة في ظل التحولات الراهنة

احمد عزالدين

تعرف السياسة تقليدياً بأنها "فن إدارة المجتمعات" وتحقيق التوازن بين القوى المتصارعة، إلا أن التحولات الراهنة كشفت عن وجه آخر للسياسة بصفتها "فن المناورة" لتحقيق المكاسب عبر التلاعب بالبنى القانونية.

إن الإشكالية الجوهرية تكمن في "وقوع القانون في فخ السياسة"، فالقانون الذي يفترض أن يكون ضابطاً للسلطة وحامياً للحقوق، استحيل في يد القوى العظمى إلى أداة "شرعنة"، يتم توظيف شعارات براقة مثل التغير الديمقراطي وحقوق الإنسان، والرفاهية كغطاء قانوني وأخلاقي لتمرير أجندات جيوسياسية قاسية، مما يجعل "سلطة القانون" مجرد واجهة لتنفيذ إرادة القوة.

التاريخ ليس سلسلة من الأحداث العشوائية، بل هو نسق متصل يشبه "المسلسل الدرامي" الذي لا يمكن فهم نهايته دون استيعاب مشاهده الأولى، تبرز الأوبئة تاريخياً كعوامل محفزة لنهوض سقوط الأنظمة السياسية؟

عصر الدولة الحارسة ١٧٢٠عقب طاعون مرسيليا، برزت الحاجة إلى السلطة المركزية في فرنسا.

عصر التوسع الاستعماري ١٨٢٠ تزامنت جائحة الكوليرا مع انفجار الثورة الصناعية وحاجة القوى الأوروبية للعبور فوق الحدود الجغرافية.

عصر المؤسسات والدولة القومية ١٩٢٠ أدت جائحة الإنفلونزا الإسبانية، بالتزامن مع الحرب العالمية الأولى، إلى الانهيار التام للإمبراطوريات التقليدية (العثمانية، النمساوية المجرية، والبروسية). هنا ولد نظام "الدولة القومية" القائم على وحدة اللغة والعرق والعلم، وهو ما اعتبره هيغل "قمة التطور الروحي"، ورآه **روسو** تجسيداً لـ "الإرادة الشعبية".

عصر التفكك ٢٠٢٠ وما بعدها يبدو أن جائحة كورونا كانت الإيذان الرسمي بانهيار نموذج "الدولة القومية" الذي ساد لقرن كامل، الصراعات المتفجرة حالياً، من أوكرانيا إلى غزة، هي مؤشرات على تداعي الحدود القديمة وبحث النظام العالمي عن "هيكلية جديدة".

تميزت السياسة العالمية في القرن العشرين بأنها كانت "تدير المشاكل ولا تحلها". كان الهدف إبقاء بؤر التوتر مشتعلة لضمان التبعية للقوى الكبرى. وتتجلى هذه الاستراتيجية في:

القضية الفلسطينية والكوردية: أزمات بنيوية تركت بلا حلول جذرية لتكون "صمامات أمان" أو "أدوات ضغط" عند الحاجة.

الصراع الكشميري والكوري: نماذج لصراعات مجمدة تضمن استمرار سباق التسلح والارتهان للمظلات الدولية.

النموذج القومي المشوه: فُرض نظام الدولة القومية المركزية على الشرق الأوسط (٢٢ دولة عربية) رغم أن نسيجه الاجتماعي (تعدد الأعراق والمذاهب) لا يتوافق مع هذا القالب، مما أدى لظهور "كراهية الأقليات" ومحاولات "إبادة الثقافات" لصالح هوية مركزية قسرية.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، دخل العالم مرحلة الرأسمالية الشاملة التي لا تعترف بالحدود السيادية. بدأت هذه المرحلة بوضوح مع:

التدخل في العراق ٢٠٠٣ الذي مثل الرصاصة الأولى في قلب نظام الدولة القومية في المنطقة.

الفوضى المنظمة ٢٠١١ أحداث الربيع العربي، ظهور التنظيمات العابرة للحدود (مثل داعش)، والتحولات في القيادات السياسية (مثل ظاهرة الجولاني مؤخراً)، كلها تشير إلى رغبة دولية في تحويل الدول الكبرى إلى "دويلات" أو "كانتونات" ضعيفة.

إن ما نراه في سوريا، لبنان، واليمن والعراق ليس مجرد "أزمات عابرة"، بل هو صياغة لأنظمة "مؤقتة" وغير مستقرة، تهدف وظيفياً إلى تهيئة المسرح لتفكيك القوى الإقليمية الكبرى (تركيا وإيران)، لضمان عدم بروز أي قطب إقليمي يعيق الهيمنة العالمية.

إن فهم المشهد الحالي يتطلب التوقف عن رؤية الأحداث كأزمات منفصلة، بل كجزء من استراتيجية كونية كبرى تهدف إلى إعادة صياغة العالم وفق مقتضيات ما بعد الدولة القومية، حيث السيادة للقوة، والقانون للغطاء، والشعوب للوقود.

إننا نمر بمرحلة تاريخية مفصلية تفرض علينا ألا نكون مجرد أدوات أو بيادق في صراعات القوى العظمى، إن استحقاق المرحلة يتطلب منا فهماً عميقاً للتحولات الجارية لنصبح جزءاً فاعلاً في هذا التغيير، ونمتلك كشعوب لهذه الجغرافيا حق تقرير مصيرنا ورسم معالم مستقبلنا.

وبناءً على هذه المعطيات والتحليلات التاريخية، ندرك أننا نعيش مخاضاً تغييرياً يستوجب امتلاك خط إيديولوجي، واستراتيجية سياسية واضحة، ومن هنا، ينبع إيماننا بأن التعايش السلمي، والحياة المشتركة، ومشروع الأمة الديمقراطية، هي السبيل الوحيد للحفاظ على نسيج شعوب المنطقة وحمايته من التمزق والتقسيم.

الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران وتأثيراتها على أوضاع الطبقة العاملة

أنغام جميل

يشهد العالم حرباً غير إنسانية، وحرباً في منتهى الوحشية، وفرضَ الإرادات على المجتمعات، وخاصة منطقة الشرق الأوسط؛ لأن هذه المنطقة قد شهدت حروباً مأساوية بسبب موقعية هذه البلدان وما تمتلكه من ثروات نفطية، وموقع استراتيجي مهم لتصدير النفط والغاز الطبيعي، ولديها احتياطي كبير من هذه الثروة. فمن خلالها، بدلاً من وجود الرفاهية لشعوب المنطقة، أصبحت وبالاً ودماراً على هذه الشعوب المصدرة للنفط والغاز وباقي الثروات الأخرى.

إن إسرائيل، ومن خلال الدعم الأمريكي لها منذ عام ١٩٤٨، فإن إسرائيل تمارس القتل والتهجير بحق شعوب المنطقة. وحرب عام ١٩٦٧ التي تم من خلالها تدمير بلدان مثل مصر وسوريا ولبنان، ومنذ تلك السنوات والمنطقة تعيش الفوضى وعدم الاستقرار. ونتيجة هذه الحروب المأساوية، فإن الطبقة العاملة كانت أكثر المتضررين، وفُرض عليها التراجع نتيجة السياسات العدوانية من قبل أمريكا وإسرائيل، مما أصاب الطبقة العاملة بهذه الأضرار، وتعطيل كل وسائل الإنتاج، والبطالة، والفقر، والجوع، والهجرة بحثاً عن العمل، إضافة إلى قصف المعامل الإنتاجية وأماكن العمل، مما أدى إلى انتشار البطالة أكثر بسبب تلك الحروب.

إن إيقاف تصدير النفط والغاز والمشتقات الأخرى أثر سلباً على السوق المحلية في هذه البلدان كإيران والعراق وسوريا ومصر، وحتى دول الخليج نفسها التي تعد من أهم أسواق النفط المصدر. ونتيجة لهذه العوامل، فإن الطبقة العاملة باتت لا تمتلك أبسط مقومات العيش في هذه البلدان؛ لأن السلع الاستهلاكية مرتبطة بالدولار. ونتيجة الأزمة الاقتصادية الحالية في العالم كله، فإن كل السلع المستوردة التي تدخل في العمل الإنتاجي ارتفعت أسعارها وأربكت السوق، وهذا أيضاً يجبر أصحاب العمل إلى غلق مصانعهم ومعاملهم الإنتاجية وتسريح العمال من عملهم. كما أن العمالة الوافدة لا تستطيع العيش بعد ارتفاع السلع والمواد الغذائية وحتى بدلات الإيجار، وتوقف شركات التحويل المالي، وغلق الأجواء. هذا كله أثر على الطبقة العاملة بشكل عام، وارتبط مصيرها بمستقبل الحرب وإيقافها. اليوم، فإن موقف الطبقة العاملة أصبح موقفاً متدهوراً. ومن هنا، على كل الطبقة العاملة أن ترفع صوتها وتقف ضد هذه الحرب الوحشية بحق جماهير المنطقة التي طالت حتى طلاب الجامعات والمدارس، وتعطيل العمل في أغلب المؤسسات. ولذلك، فإن المجتمع الدولي مطالب بإيقاف الحرب فوراً؛ لأنها ستسبب كوارث كبرى قد تصل أبعد من الحروب التقليدية، كما حصل في اليابان في هيروشيما وناغازاكي، حيث دُمرت مدن ومصانع ومعامل ومنازل المواطنين. ومن أجل هذا نطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن والطبقة العاملة في كل العالم بالوقوف بوجه هذه الحرب وإيقاف نزيف الدم؛ لأن استمرار الحرب ليس بمصلحة الجماهير في كل العالم، وخاصة الطبقة العاملة التي تمثل الشريحة الأكبر في كل العالم، لأنها مصدر الاقتصاد العالمي.

حين يتوقف الزمن السياسي ويستمر الزمن القانوني

شهد العبيدي

يعد القانون الدولي نظاماً قانونياً يتأثر بشكل مباشر بالأحداث السياسية العالمية إذ لا يمكن فصل القواعد القانونية الدولية عن السياق السياسي الذي تنشأ فيه وتطبق ضمنه فالتغيرات الكبرى في قيادة الدول أو وقوع أحداث مفصلية كوفاة زعيم سياسي بارز قد تترك آثارا عميقة على العلاقات الدولية وعلى استقرار المعاهدات وموازين القوة ومشروعية القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية ومن هنا تبرز أهمية دراسة أثر هذه الأحداث السياسية المفصلية على بنية القانون الدولي

القانون الدولي لا يعمل في فراغ بل يتأثر بعوامل سياسية واقتصادية وأمنية وتتمثل أهم أوجه هذا التأثير في استمرارية الدولة والتزاماتها الدولية إذ يقر الفقه الدولي مبدأ استمرارية الدولة بحيث إن تغير القيادة السياسية لا يؤثر في الشخصية الدولية للدولة ولا في التزاماتها الدولية بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات كما يكرس مبدأ استقرار المعاهدات الدولية فكرة بقاء الالتزامات الدولية قائمة بغض النظر عن تغير الحكومات أو القيادات السياسية

وتتابع المنظمات الدولية تطورات القيادة السياسية للدول نظرا لما قد ينتج عنها من تغير في السياسات الخارجية أو التوازنات الإقليمية وهو ما قد يستدعي تحركاً دبلوماسياً أو قرارات دولية جديدة

-أثر وفاة المرشد الأعلى في إيران على المركز القانوني الدولي للدولة

في ضوء ما تم تداوله من إعلان وفاة قائد يتمتع بسلطات دستورية ودينية واسعة تثار مسألة مدى تأثير هذا الحدث في استمرارية الدولة والتزاماتها الدولية والقاعدة المستقرة في القانون الدولي تؤكد أن الشخصية القانونية الدولية للدولة لا تزول بزوال شخص الحاكم وعليه فإن وفاة القائد السياسي لا تغير من المركز القانوني للدولة ولا من التزاماتها الدولية القائمة. كما ينعكس الحدث سياسياً على مسار الاتفاقيات الدولية والملفات الاستراتيجية وسياسات التفاوض مع القوى الكبرى والالتزامات الأمنية الإقليمية ومع ذلك فإن أي تعديل أو انسحاب من المعاهدات لا يتم إلا وفقاً لقواعد القانون الدولي العام وليس بمجرد تغير القيادة السياسية. ولكن يمكن لوفاة قائد سياسي مؤثر إقليميا أن تؤدي إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية وتغير في سياسات الردع وتحولات في موازين القوى داخل المنطقة، وفي هذه الحالة قد يلعب مجلس الأمن دورا أساسياً في مراقبة الأوضاع خاصة إذا ترتب على الحدث اضطرابات داخلية أو تهديدات للسلم والأمن الدوليين.

يرى الفقه الدولي أن الأحداث السياسية الكبرى تعد وقائع منشئة لتطور القاعدة الدولية حيث تؤدي إلى إعادة تفسير النصوص القانونية وتطوير الأعراف الدولية وتعزيز دور الدبلوماسية الوقائية كما تكشف هذه الأحداث حدود الفصل بين القانون والسياسة إذ يظهر القانون الدولي أداة لتنظيم التفاعلات السياسية وليس نظاما معيارياً جامداً.

يتضح أن وفاة قائد سياسي ذي تأثير دولي تمثل حدثاً سياسياً ذا أبعاد قانونية مهمة إذ لا تؤدي بذاتها إلى تغيير مباشر في المركز القانوني الدولي للدولة لكنها قد تسهم في إحداث تحولات في السياسات الخارجية والتوازنات الإقليمية وكيفية تطبيق قواعد القانون الدولي ومن ثم يظل القانون الدولي قائماً على مبدأ استمرارية الدولة واستقرار التزاماتها مع تأثر آليات تطبيقه بالواقع السياسي الدولي المتغير.